المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 27-03-2007 العـــدد : 4915
الصفحـات : 41 المسلسل : 197

ملف صحفي

بيت العرب .. في بيت العرب

المصـــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 27-03-2007
الصفحـات : 41
العـــدد : 4915
المسلسل : 197

من دون مبالغة نقول إن انعقاد القمة العربية في العاصمة الرياض (بيت العرب) يعتبر مكسبًا كبيرًا للعمل العربي المشترك، وهناك أسباب موضوعية عديدة تجعلنا نؤكد أن انعقاد القمة في الرياض وفي هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الأمة العربية يعتبر مكسبًا للعرب في كل أنحاء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج. ولعل أهم هذه المكاسب، هي أن السعوديين لا يقبلون أن تعقد قمة عربية على أرضهم المباركة دون أن تخرج القمة بقرارات ذات مكاسب كبيرة للعمل العربي المشترك.

بداية إن السعودية إحدى سبع دول شاركت بفاعلية قبل اثنين وستين عامًا في تأسيس الجامعة، وصممت الصيغ المناسبة للقيام بأدوارها التي تستهدف توفير الأسباب الضرورية لتحقيق التضامن العربي ودعم مشاريع الوفاق بين كافة شرائح المجتمعات العربية في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية.

لقد وضح للعرب بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في عام 1945م بأنهم في أمس الحاجة إلى تنظيم يؤويهم ويجمعهم إلى كلمة سواء.

وهكذا طرح مشروع إنشاء منظمة عربية تضم جميع الدول العربية بصرف النظر عن الأسماء التي طرحت والتي تمخضت فيما بعد عن اسم جامعة الدول العربية. وكانت المملكة في ذلك الوقت تتقدم الصفوف وتعمل بكل إخلاص لكي يخرج المشروع العربي بعافية كاملة، ويومها قام الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه- بدور بارز وفاعل لإبعاد المشروع العربي عن التبعية والوصولية، وفي سلسلة جهوده -يرحمه الله- الرامية إلى إنشاء الجامعة العربية (بيت العرب) قام الملك عبد العزيز بزيارة تاريخية إلى المملكة المصرية (جمهورية مصر العربية)، واجتمع بالملك فاروق ملك مصر آنذاك، واتفق الزعيمان على تفاصيل إنشاء الجامعة في مصر، ثم انضم خمسة من الزعماء العرب إلى دعم فكرة تأسس الجامعة وهم رئيس الجمهورية السورية، ورئيس الجمهورية اللبنانية وملك شرق الأردن وملك المملكة العراقية وولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية.

وفي جميع مراحل تاريخ الجامعة، نجد أن الإنجازات التي حققتها الجامعة جاءت في الأوقات التي كانت المملكة تقوم بدورها كاملاً لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت الجامعة. ومن القرارات المهمة التي اتخذتها المملكة تنفيذًا لميثاق الجامعة العربية القرار الذي اتخذه الملك سعود - يرحمه الله- بحظر البترول عن الدول التي شاركت في العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956م وهي بريطانيا وفرنسا، وكان هذا القرار الجريء أول قرار يستخدم البترول في معارك العرب ضد الاستعمار. كما أن الملك سعود أصدر في عام 1959 أمرًا إلى القوات السعودية المسلحة بالتحرك إلى الجبهة الكويتية للوقوف جنبًا إلى جنب مع القوات الكويتية للدفاع عن الكويت ضد تهديد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بغزو الكويت. وفي عام 1967 أصدر الملك فيصل -يرحمه الله- أمرًا بحظر تصدير البترول إلى الدول الداعمة للعدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن.

ولكن حينما أوغرت بعض الزعامات العربية في استخدام الجامعة لتحقيق بعض الشعارات، قامت المملكة بدورها الجيد في تصحيح الانحراف وإعادة الجامعة إلى جادتها التي أنشئت من أجلها. ولاشك فإن الغزو العراقي للكويت في عام 1990م كان ضربة قاصمة للعمل العربي المشترك، ولكن بعد هزيمة جيش صدام اتخذت المملكة كل التدابير اللازمة لتعديل الانحراف في أداء الجامعة وإعادتها إلى خطوطها التي أنشئت من أجلها وهي دعم التضامن العربي وإرساء قواعد العمل العربي المشترك الميني على احترام حقوق السيادة لكل دولة عربية حرة مستقلة.

د. أمين ساعاتي
Dr_saaty@yahoo.com

وهكذا كانت المبادرة العربية التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن العزيز طوق النجاة لإخراج القضية الفلسطينية من دوائرها المغلقة.

وفي إطار دعم المملكة للعمل العربي المشترك ساندت المملكة مشروع منطقة التجارة الحرة، ثم صححت المسار وساندت مشروع البرلمان العربي الذي تمت المصادقة على نظامه من قبل مجلس الشورى الموقر، ثم توجت المملكة دورها الفاعل بالموافقة على إنشاء الاتحاد الجمركي الذي تقرر أن ينتهي العمل منه في عام 2015 وصولاً إلى مشروع السوق العربية المشتركة الذي سوف يدخل اثنين وعشرين دولة عربية في وحدة اقتصادية تكاملية تشبه -إلى حد ما - الاتحاد الأوروبي.

ومن هذا المنطلق فإن المملكة العربية السعودية تولي مؤتمر القمة الذي سيعقد بعد يومين على أرضها الطاهرة أهمية بالغة. ولعل المراقب يلاحظ أن الدبلوماسية السعودية نفذت مجموعة من التحركات السياسية النشطة في الأيام القليلة الماضية بزيارات مكوكية لعدة عواصم عربية، كالقاهرة وبيروت وعمان من أجل تحقيق نجاحات ملموسة لمجموعة الملفات الساخنة التي ستطرح على القمة ومنها الملف اللبناني والملف الفلسطيني والملف العراقي.

وقبيل انعقاد القمة في العاصمة الرياض بأيام قلائل خصص مجلس الوزراء جلسته التي عقدت يوم الإثنين 16 آذار (مارس) 2007 لتكريس نجاح القمة العربية، وجاء في قرارات المجلس: إن المجلس عبر عن عميق أمله في أن تكون القمة العربية القادمة في الرياض مجسدة لتطلعات الشعب العربي، وأن يتحلى تعاملها مع القضايا العربية بالمصداقية، وأن تتصدى بواقعية وشفافية للتحديات التي تواجه الوطن العربي، وأن تعيد اللحمة للأسرة العربية، وتكرس الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع العربي، وتدفع بالتكامل الاقتصادي وتسهيل التبادل التجاري بين الأقطار العربية، وأن يكون بيان الرياض انطلاقة حقيقية وعملية وصادقة للعمل العربي المشترك، كذلك وافق مجلس الوزراء الموقر على النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الصادرة عن جامعة الدول العربية، ووافق المجلس الموقر أيضاً على النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي الذي يشبه مجلس الأمن الدولي، ويهدف النظام إلى الوقاية من النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول العربية وإدارتها وتسويتها في حال وقوعها واقتراح التدابير الجماعية المناسبة لردع الاعتداءات أيا كان مصدرها.

وباختصار شديد فإن المملكة العربية السعودية منذ عهد الملك عبد العزيز الذي شارك شخصياً في وضع لبنات تأسيس الجامعة العربية وحتى عهود الملك سعود والملك فيصل والملك خالد والملك فهد والملك عبد الله، قامت بدورها كاملاً ولم تتأخر يومًا واحداً في مساندة كل الجهود العربية الرامية إلى دعم الجامعة العربية كي تكون بيت العرب والمكان المناسب للتشاور والتناصح وإقرار مشاريع التنمية العربية الشاملة.

وزير مفوض في جامعة الدول العربية